

٣٨٠- عن: خالد بن أبي عزة قال: سألت رجل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: إنى احتملت على طنفسة، فقال: إن كان رطبا فاغسله وإن كان يابساً فاحككه، وإن خفى^(١) عليك فارششه، انتهى. رواه ابن أبي شيبة فى مصنفه ثنا حسين بن على عن جعفر بن برقان عنه. (زيلعى ١: ١١٠) وسكت عنه الحافظ فى الدراية، ورجاله ثقات إلا خالد هذا، فلم أقف له على ترجمته، ولكنه ثقة على قاعدة ابن حبان، وأبوه أبو عزة صحابى اسمه يسار بن عبد، أو ابن عمر، وله حديث واحد أخرجه الترمذى، كذا فى التقريب (ص ٢٤١).

قلت: وفيه علة ثالثة وهى الاضطراب فى المتن، فإن أحمد أخرجه مرفوعاً: كان رسول الله ﷺ ليست المنى من ثوبه، وأخرجه الغلابى بسند أحمد بعينه موقوفاً على عائشة أنها كانت تفرك المنى إلخ، وبالجملة، فإن كان ابن خزيمة رواه من أحد هاتين الطريقين فقد عرفت ما فيهما، وإن أخرجه من طريق غيرهما فلا حجة فيه ما لم يتبين سلامتها من كلام مثل هذا،^(٢) وكون الانقطاع غير مضر عندنا فقد عارضه ما روينا فى المتن عن عائشة: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطبا، وهو دال على التقسيم وعلى اختلاف الرطب واليابس فى حكم التطهير وقد عرفت أنه أثر صحيح موصول، وإن سلمنا حجته فلا يرد به على الحنفية شئ لاحتمال أن يكون هذا المنى قليلاً من قدر الدرهم، وهو عفو عندهم، يجوز فيه الاكتفاء بالمسح، لا سيما لبيان الجواز، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. وهذا هو الجواب عما رواه محارب بن دثار عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تحت المنى من ثياب رسول الله ﷺ وهو فى الصلاة، أخرجه البيهقى وابن خزيمة كما فى آثار السنن (١): (١٥) مع ما فيه من علة الانقطاع، فإن محارب بن دثار لم يسمع من عائشة، وكذا البيهقى بعد ما أخرجه بإرساله كما حققه فى التعليق الحسن، وهو ليس بحجة عندهم،

(١) معناه: إن اشتبه عليك فى مكان فارششه لمقطع الوهم عنه، فلا يعارض ما مر عن جابر: "ولا تتضح فإن النضح لا يزيده إلا شراً" فإنه فيما إذا رآه يتقن به فلا يفيد النضح إذن (مؤلف).

(٢) قلت: أخرجه ابن خزيمة من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير اللتى عن عائشة (١):

١٤٩ باب سلت المنى من الثوب بالأذخر، رقم الباب (٢٢٢) وهو الطريق الذى أنكره يحيى كما مر فى المتن.